

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

18 ذو القعدة 1438 - 10 أغسطس 2017





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4
حقوق الإنسان في العالم	16



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

"حقوق الإنسان" تنتقد إعلان القبض على المنشد مؤدي رقصة "الداب" والتشهير به

المصدر: جريدة أخبار 24 الخميس 18 ذو القعدة 1438 هـ - 10 أغسطس 2017م
<http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/349203>

انتقدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إعلان الأمانة العامة للجنة الوطنية لمكافحة المخدرات أمس القبض على المنشد مؤدي رقصة "الداب" بالطائف، معربة عن نيتها مخاطبة الجهات المعنية لمعرفة الملابسات والمسوغات القانونية للتوقيف.

بدوره أوضح الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وفقاً لـ "الوطن"، أن فعل المنشد لا يندرج تحت الجرائم التي تستوجب التوقيف، وإنما يعد من الأعمال المخلة بالأداب العامة التي تستوجب التوقيف كذلك، معتبراً أن الحادثة جرى تناولها إعلامياً بشكل خاطئ.

وأشار إلى أنه كان ينبغي التريث وعدم إعلان خبر القبض على المنشد والتشهير به إلا بعد استيفاء كل الإجراءات القانونية قبل الإعلان، خصوصاً أن واقعة أداء المنشد لحركة "الداب" موثقة في مقطع فيديو، ومتداولة بشكل واسع في مواقع التواصل الاجتماعي.

وكانت الأمانة العامة للجنة الوطنية أعلنت أمس خير إلقاء القبض على المنشد، الذي أظهره مقطع فيديو متداول يؤدي رقصة "الداب" بأحد مهرجانات الطائف، مبينة أنه تم توقيفه لمخالفة ما أعلنته سابقاً عن تجريم من يؤدي هذه الرقصة، وهي رقصة ترمز لاستنشاق أبخرة الحشيش، كان قد أطلقها مروجو ومدمنو المخدرات بأمريكا عام 1970.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

إلزام المنشآت الكبيرة بـ "وثيقة استرشادية" لأخلاقيات العمل

المصدر: جريدة الحياة الخميس 18 ذو القعدة 1438 هـ - 10 أغسطس 2017م

<http://www.alhayat.com/Articles/23360635>

الرياض - الحياة

أصدر وزير العمل والتنمية الاجتماعية الدكتور علي الغفيص قراراً يلزم المنشآت العملاقة والكبيرة بإعداد وثيقة استرشادية لأخلاقيات العمل للعاملين فيها، في خطوة تهدف إلى جاذبية وتحسين أداء سوق العمل في المملكة. ونص القرار على أن تستند المنشآت عند إعدادها لهذه الوثيقة على الدليل الاسترشادي لقواعد أخلاقيات العمل الذي أصدرته الوزارة، ويتم العمل على تحديث الوثيقة الخاصة بالمنشأة، وفقاً لأي تعديلات تطرأ على هذا الدليل. وكانت الوزارة أصدرت في وقت سابق الدليل الاسترشادي لقواعد أخلاقيات العمل، وذلك لما لميثاق أخلاقيات العمل من أهمية في إيجاد بيئة عمل إيجابية ومنافسة. وحوى الدليل الاسترشادي في أبوابه التعاريف والأهداف والعلاقة العمالية وبيئة العمل والسلوكيات والأداب العامة ومحصلات العمل بالدليل الاسترشادي، إضافة إلى أخلاقيات العمل في الدين الإسلامي ونظام العمل. وأعدت الوزارة الدليل لتنتم الاستفادة منه في منشآت القطاع الخاص عند إعداد وصياغة اللوائح والسياسات الداخلية، التي تشمل قواعد أخلاقيات العمل الداخلية للمنشآت، مؤملة بأن يكون الدليل الاسترشادي بداية لمرحلة تتبلور فيها أسس ومنافع إيجابية تصب في مصلحة كافة الأطراف ذات الصلة في سوق العمل بالمملكة، وترتقي إلى مستويات منافسة دولياً.

نواب ثلاثة وزراء يعالجون معوقات توظيف وظائف الجامعات السعودية

المصدر: جريدة الحياة الخميس 18 ذو القعدة 1438 هـ - 10 أغسطس 2017م

<http://www.alhayat.com/Articles/23357057>

الرياض - «الحياة»

أعلنت وزارة التعليم اليوم (الأربعاء)، عن تشكيل لجنة "«علياء» تضم ثلاثة نواب لوزراء، يناط بها دراسة القضايا المرتبطة في توظيف الوظائف في الجامعات السعودية ومعالجة المعوقات التي قد تواجه استنفاد الجامعات من الكفاءات السعودية المؤهلة.

وتضم اللجنة نواب وزراء التعليم، والخدمة المدنية، والعمل والتنمية الاجتماعية. وجاء تشكيل هذه اللجنة على خلفية الجدل الذي أحدثه الكشف عن التعاقد مع أكاديمية في جامعة الحدود الشمالية، تحمل جنسية إحدى الدول العربية، متهمة بارتكاب مخالفات جنائية في بلدها.

وقالت وزارة التعليم في بيان اليوم، نقلته وكالة الأنباء السعودية (واس)، إن «اللوائح والتعليمات تنص على ضرورة التأكد من الاحتياج الفعلي لتوظيف غير السعوديين، بحسب التخصصات الدقيقة، والإعلان في الصحف المحلية والمواقع الإلكترونية للجامعات عن توافر هذه الوظائف للسعوديين المؤهلين، ومخاطبة وزارة الخدمة المدنية، للتأكد من عدم وجود سعوديين مؤهلين في هذا التخصص الدقيق على قوائم الانتظار.»

وأوضح الناطق الرسمي للوزارة مبارك العصيمي، أن لدى الجامعات برامج نشطة لابتعاث المعيدين والمحاضرين إلى جامعات عالمية، ليكونوا أعضاء هيئة تدريس في الجامعات مستقبلاً، مشيراً إلى أن توظيف غير السعوديين أعضاء هيئة تدريس يكون بصورة مؤقتة لحين عودة المبتعثين، ويكون التعاقد لمدة عام واحد قابلة للتجديد، ما يمكن الجامعات الاستغناء عنهم في حال عدم الرغبة في تجديد عقودهم.

وأكد أن المتعاقد غير السعودي لا يُعين على وظيفة أكاديمية إلا بعد الإعلان عنها وتحديد متطلباتها وشروطها وفقاً لللائحة أعضاء هيئة التدريس التي تنص على تعيين الكفاءات الجيدة والمؤهلة تأهيلاً أكاديمياً وما يضعه مجلس الجامعة من شروط إضافية، مبيناً أنه يتم فحص ومراجعة طلبات المتقدمين من أعضاء هيئة التدريس غير السعوديين، لضمان فرص عادلة لاستقطابهم بحسب جودة المتقدمين وحاجة الجامعة والوظائف المتاحة، من لجان التعاقد وبإشراف رئيس القسم المختص.

وأبان العصيمي أن لجان التعاقد «حريصة على توخي الدقة في اختيار أعضاء هيئة التدريس والتأكد من سلامة وثائقهم ومطابقتها للمعايير الأكاديمية»، مقرأً بأن «القصور وارد في استيفاء المتطلبات كافة، إما لضيق الوقت المتاح لتلك اللجان، أو لعدم توافر الوسائل المناسبة للتحقق من جميع البيانات».

وأكد أن استقطاب غير السعودي لا يحدث «إلا بعد التأكد من مدى الحاجة إليه ومناسبته للمهنة الأكاديمية، سواء لناحية التأهيل العلمي أو من حيث الجوانب الشخصية».



«العدل»: صندوق النفقة يضمن الصرف للمستفيدين دون

تأخير

ذو شخصية مالية اعتبارية وميزانية مستقلة يرتبط بالوزير

المصدر: جريدة المدينة الخميس 18 ذو القعدة 1438هـ - 10 أغسطس 2017م

<http://www.al-madina.com/article/535685>

المدينة _ جدة

كشفت وزارة العدل أبرز المعلومات المتعلقة بصندوق النفقة، الذي وافق عليه مجلس الوزراء في الجلسة التي عقدها برئاسة نائب خادَم الحرمين الشريفين، صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان، والذي سيكون له مجلس إدارة برئاسة وزير العدل، وممثلون عن 3 جهات حكومية، و3 عن القطاع الخاص. وعُرِّفت «العدل» صندوق النفقة بأنه صندوق مالي ذو شخصية اعتبارية، وميزانية مستقلة، يرتبط بوزير العدل، ومقره في وزارة العدل، ويجوز إنشاء فروع له ومكاتب داخل السعودية.

وقالت «إن النفقة هي المال الواجب على الشخص إنفاقه على من يستحقه شرعاً».

وأوضحت الوزارة أن الهدف من هذا الصندوق ضمان صرف النفقة للمستفيدين دون تأخير، ويمكن الاستفادة منه من خلال تقديم طلب وفقاً لنموذج سيتم إعداده لهذا الغرض، على أن يرفق بالنموذج المستندات والأوراق التي ستحددها اللائحة.

وأضافت بأن الحالة التي يوقف فيها صندوق النفقة الصرف على المستفيد تتمثل في انتفاء سبب استحقاقه له؛ إذ يتطلب من كل مستفيد موافاة الصندوق بأي تغيير يؤثر في استحقاقه للنفقة، وذلك خلال 10 أيام من تاريخ حدوث التغيير. وبُيِّنَ أن من المهام التي سيتولى الصندوق تنفيذها صرف النفقة لمن صدر له حكم قضائي باستحقاقها ولم يُنفذ لغير عذر الإعسار، وصرف النفقة لمن صدر له أمر قضائي بها، ولا تزال مطالبته منظورة أمام المحكمة، إضافة لصرف نفقة مؤقتة للمستفيد قبل صدور حكم بالنفقة.

المرأة في المجالس البلدية.. بين الطموحات وسقف التوقعات!! بعد مرور عام ونصف العام على التجربة.. يبقى السؤال: نجاح أم فشل؟

المصدر: جريدة المدينة الخميس 18 ذو القعدة 1438هـ - 10 أغسطس 2017م

<http://www.al-madina.com/article/535622>

المدينة - مكة المكرمة

بعد مرور عام ونصف على مشاركة المرأة في المجالس البلدية، يقفز إلى الواجهة التساؤل حول ما قدمته، وهل نجحت التجربة أم فشلت في إحداث أثر ملموس وتطوير للخدمات، ووصف عدد من السيدات التجربة النسائية في العمل البلدي بالنجاح، وأشارن إلى إيجابيات عديدة نجمت عن دخول السيدات المجالس، تشمل المشاركة في صناعة القرار مع الرجال، والتعبير عن هموم ومطالب نصف المجتمع، إلى جانب إثبات أهلية المرأة للعمل البلدي، وطالبن بتوسيع مستوى مشاركة المرأة لتمثل ثلث أو نصف عدد أعضاء المجالس من خلال العمل بنظام «الكوتة».

وفي المقابل، انتقدت بعض الأوساط النسائية تجربة المرأة في المجالس البلدية، مشيرات إلى أنها ليست بذات أثر واضح، ولم تغير شيئاً في واقع الخدمات البلدية.

الجابري: مساهمات فاعلة للمرأة في العمل البلدي

تقول نزهة بقطان الجابري، عضو معين بالمجلس البلدي بمكة المكرمة ورئيسة اللجنة النسائية، وعضو هيئة تدريس بجامعة أم القرى: سجل التاريخ في الماضي والحاضر دوراً مشرفاً وإسهاماً فاعلاً للمرأة المكية وتفاقيها في خدمة مجتمعها، وقد كان تعيين عضوات في المجلس تأكيداً لهذا الدور، وقد أسهمت خلال الفترة الماضية بالمشاركة الفاعلة في عضوية العديد من لجان البلدي وفي تنظيم ورش العمل والزيارات الميدانية للعديد من المرافق البلدية، كما شاركت من خلال اللجنة النسائية بمجلس مكة المكرمة في العديد من المناشط والفعاليات الاجتماعية والثقافية في المجتمع لدعم وتمكين المرأة المكية لتسهم في دفع عجلة التنمية، وذلك بترتيب لقاءات مع القيادات النسائية في جمعية مراكز الأحياء، وزارة التعليم، الغرفة التجارية، الجمعيات الخيرية والحرفية، وزارة العمل وغيرها من الإدارات الحكومية.. إضافة لعقد عدد من اللقاءات المفتوحة بالمواطنات المكيات للاستماع إليهن والرفع باحتياجاتهن.

ومن وجهة نظري أرى أن دخول المرأة للمجلس يعد دليلاً وبرهاناً على تميزها الأمر الذي مكنها من مشاركة الرجل في صنع القرار فتعددت الرؤى، وتنوعت الاحتياجات، وتكاملت الجهود لخدمة الإنسان والمكان.. ولا شك أن هذا الأمر سيحقق نقلة نوعية للبيئة المحلية بسبب نظرة المرأة الدقيقة للمكان حيث تراه بعدسة تعني بالتفاصيل، مما يجعلها أكثر اهتماماً بالتشجير والحدائق والنظافة وغيرها من المرافق.

برهمن: اقترح تطبيق نظام «الكوتة» النسائية بالمجالس

قول الدكتورة عبير عبدالرحمن برهمن - عضو المجلس البلدي المعينة وعضو هيئة التدريس بجامعة أم القرى: أبرز ما حققته المرأة كعضو مجلس بلدي أنها أثبتت لزملائها بالمجلس ولأطراف المجتمع المختلفة أنها أهل للثقة وعلى قدر عالٍ من المسؤولية، ويتم الرجوع إليها واستشارتها في معظم الأمور المطروحة على المجلس ويؤخذ برأيها خاصة في الأمور ذات العلاقة بالتخصص، رغم ما سبق وأثير من لغط في بداية دخول المرأة لأول مرة المجالس البلدية في دورتها الحالية الثالثة والمزاعم بأنها لن تستطيع أن تتمكن من أداء دورها كعضو في المجلس البلدي؟

وتضيف الدكتورة برهمن: من وجهة نظري من أبرز الملاحظات والانتقادات كانت نظرة المجتمع لعضوة المجلس، التي كانت محقة ما بين مفرطي التفاؤل الذين رفعوا من سقف التوقعات ونعتها بأنها قادرة على حل كل ما استعصى على زملائها الرجال في الدورتين السابقتين وكأنها تمتلك عصا سحرية وبين نظرة مفرطة بالتشاؤم تقول: إن ما استعصى على

الرجال تحقيقه فلن تأتي المرأة وتحقق ولا جزء منه؟ ومن الملاحظ أن تجربة انتخاب السيدات للمجالس البلدية حظيت بدعم كبير من الرجل كناخب بعكس التوقعات للتيار المتشدد رغم مرافق التجربة الانتخابية من دعوات وصلت إلى حد نعت الرجال بالوصاف غير مناسبة إن سمح لأهله بالترشح أو الانتخاب ليجهضوا تجربة دخول المرأة للمجلس البلدي والرسائل كانت تأتي بشكل ناصح تارة أو كتهديد صريح تارة أخرى للسيدات.

وعن رؤيتها المستقبلية تقول الدكتورة برهمين: اقتراحاتي لتحقيق أداء أفضل هو السماح للمرأة بالوجود في المجالس البلدية بنظام الكوتة، بحيث إذا لم تحقق النسبة المقترحة بالانتخاب يتم التعيين لتحقيق النسبة، واقتراح أن يحدد أصحاب القرار في الدولة نسبة الربع ابتداء إلى أن نصل إلى النصف. لإيماني أن السيدة السعودية عموماً والمكية على وجه الخصوص لديها من القدرات المهنية والتفكير الإبداعي الكثير لتضيفه للمجالس البلدية.. وزيادة عدد السيدات سيكون له دور فاعل بشكل أكبر ويحقق تطلعات المجتمع. تبني قضايا المرأة

وتقول مكية يحيى البهلولي: ترشيح نساء للمجالس البلدية كانت نقلة نوعية للمجالس عامة وللمرأة، خاصة التي أثبتت في كل مرة جدارتها وقدراتها ومهاراتها في جميع المجالات، وكان انضمامها لمجلس الشورى البداية وها نحن بعد مرور أكثر من عام ونصف على انتخابات المجلس البلدي للعاصمة المقدسة أثبتت عضوتا المجلس الدكتورة عبير برهمين والدكتورة نزهة الجابري جدارتهما، وقد حققنا المتوقع منهما أداءً وتفاعلاً ومازلنا نطمح منهما لعلمنا بحرصهما على ترك بصمة بما يقدمانه في المجلس لجميع الفئات والمستويات النسائية في كل القطاعات والتركيز الأكبر على عامة النساء بجانب سيدات الأعمال والتواصل مع جميع الطبقات، ولكنني أتمنى أن يحظيا بدعم إعلامي أكبر لإبراز الجهود المبذولة للمجلس، حيث إن شريحة كبيرة من النساء لا يعرفن أن هناك عضوية نسائية في المجلس.

وتقدم الأستاذة مكية مقترحاً شخصياً لعضوتي المجلس ويتمثل في تبني الموضوعات، التي تهم المرأة خاصة والموضوعات التي تثار أحياناً على مواقع التواصل وتوضع لها أجندة بحسب الأولويات والعمل على إيجاد حلول واقعية تخدم المرأة، سواء كانت ربة منزل أو عاملة أو سيدة أعمال وصاحبة المشروعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة.

كعكي: همزة وصل لاحتياجات النساء

وتقول دلالة كعكي: لكي نستطيع أن نقيس أداء عضوتي مجلس مكة لابد من مقارنة ذلك بأداء باقي الأعضاء الـ 28 من الرجال، ومع ذلك فإن عضوتي المجلس لهما دور مهم وبارز رغم قصر الزمن مقارنة بخداتة التجربة فقد قامت بعمل لقاءات بالشراكة مع مجالس الأحياء وبدور التوعية بأداء ومهام المجالس البلدية، وهذا الدور مغيب أو غير واضح لدى شريحة كبيرة من المجتمع.

كما أنهن همزة الوصل في معرفة احتياجات نصف المجتمع النسوي والأقدر على تمثيل مطالبها داخل المجلس وعموماً من المكاسب المهمة التي تحققت والتي تعد تحولاً كبيراً ونوعياً هو إيجاد آلية لمشاركة نصف المجتمع في اتخاذ وصناعة القرار والاعتراف بقدرات المرأة وحكمتها في خدمة وطنها ومجتمعها.

وتضيف: أتأمل أن ترتفع نسبة العضوات المعينات إلى الثلث ليكون للنساء تمثيل أكبر وأن تتسع معايير التعيين فلا يقتصر فقط على الأكاديميات وإنما يشمل باقي فئات وشرائح المجتمع لإثراء التجربة وضمان التمثيل الجيد المتنوع. كما تطالب كعكي بضرورة إيجاد لجنة للإشراف على توصيات ورش العمل التي يعقدها المجلس.

تحمل للمسؤولية وعطاء متميز

وتقول الدكتورة ليلي سالم بابنجي: إن عطاءات المرأة في المجلس البلدي هي تجربة جديدة من أيقونات العطاء الوطني ويأتي الترشيح للعنصر النسائي مكماً لهيكل العمل الصحيح؛ وقد بدأ منذ أن سُمح لها أن تتقلد أدواراً في مقعد الشورى، والمجلس البلدي منذ عام ٢٠١١ م حيث أقر هذا الأمر المغفور له بإذن الله الملك عبد الله بن عبدالعزيز، والمرأة السعودية عموماً قادرة على مواجهة تلك المسؤولية الجديدة بما تملكه من كفاءة ومهارة وإحساس بالمسؤولية؛ لتثبت وجودها وتؤدي ماعليها من خلال مسؤوليتها المجتمعية.

وتؤكد الدكتورة بابنجي أن المرأة السعودية تُعرف بالتحدي في كل موقع طُلبت لتتقدم إليه، وتُثبت وجودها الدائم أمام نساء العالم اللواتي يسكن الثغور ويعبرن الحدود، يجاهدن ويعلمن ويعملن مضيفة: إن نجاح المرأة في هذا المضمار مكمل لأدوارها التي تميزت فيها بشتى ميادين العلم والعمل والعطاء على جميع الأصعدة بمشاركة الرجل جنباً إلى جنب.

أثر غائب وصدى ضعيف

وتؤكد الكاتبة الصحفية فاتن محمد حسين على الأهمية الكبرى للمجالس البلدية وذلك استجابة لاحتياجات المجتمعات المحلية، وتحفيز المشاركة في عملية صنع القرار، وتحسين البيئة المحلية والارتقاء بالخدمات البلدية للسكان فالمجالس مؤسسات خدمية عامة تهدف إلى توفير الخدمات المجتمعية داخل التجمعات السكانية المختلفة.. ولكن للأسف لم نر أثراً واضحاً لتلك المجالس بصفة عامة وللمرأة في المجالس البلدية بصفة خاصة، وقد كانت هناك مطالبات لاهتمام المرأة بالرقابة وتطوير الخدمات البلدية في العاصمة المقدسة ومنها على سبيل المثال البيئة والنظافة في الشوارع والاهتمام بتسريع وتيرة العمل في توفير حدائق عامة للأسر المكية والاهتمام بتوفير دورات المياه في مداخل مكة للحجاج

والمعتمدين والزائرين.. وبالمكتبات العامة في الأحياء وإقامة مجالس أحياء لمراقبة الأمن وغيرها من الوعود الانتخابية التي تقدمت بها سيدات المجالس البلدية ولكن - للأسف - لم نر لها تأثيراً مباشراً وقوياً على أعمال الرقابة لأمانة العاصمة المقدسة وتطويراً للخدمات.. وربما الإعلام أيضاً كان ضعيفاً لما تقوم به أو تفعله من أعمال.. فلم نقرأ أو نسمع أو نرَ أي دور فاعل للنساء في المجالس البلدية.

الانخراط مع شرائح المجتمع

ومن جانبها تؤكد الدكتورة منيرة العكاس- الخبيرة في مجال التعليم أن الحكم على تجربة مساهمة المرأة السعودية عموماً في المجالس البلدية صعب الآن بسبب قصر الوقت الذي مرَّ على التجربة، خاصة أنها جديدة ولأول مرة تشارك المرأة السعودية كمرشحة وناخبة، وسوف تكشف الأيام المقبلة الإيجابيات والسلبيات بالتأكيد، وهذا أمر طبيعي لكننا نتأمل فيهن الخير ولا ننسى أن هذا المكسب الكبير للمرأة بإشرافها في صنع القرار على هذا المستوى المهم واليوم أصبحت المرأة السعودية تعي أن لها دوراً يجب النهوض به خدمة لوطنها ولدينها وأطالب عضوات المجلس بالانخراط مع شرائح المجتمع وعقد لقاءات للتعرف على المطالب، التي يمكن تحقيقها والبعد عن المطالب الفضفاضة، التي يصعب تحقيقها على أرض الواقع.

مبادرات وشراكات مطلوبة

وتقول منيرة عبدالرؤوف أمجد حسين - مدربة تخطيط استراتيجي: أشيد بجهود الأختين عضوتي المجلس البلدي ونتطلع للمزيد من العطاء والتغيير في المستقبل، واشترك المرأة المكية كعضو مجلس بلدي تجربة جديدة في مملكتنا الحبيبة لتمثيل نصف المجتمع ولتحقق الأهداف، التي وضعت بإشراف المرأة ليس تشريعاً بل مسؤولية، وأتمنى أن تكون هناك مبادرات ولا بد من عمل فرق متطوعة للمساهمة مع المجلس لتحقيق الكثير من مطالب المرأة والمجتمع المكي على مستوى الأسرة والحي ومعالجة التحديات من خلال التعاون مع جميع الوزارات ومؤسسات المجتمع مثل التعليم والصحة ومجالس الأحياء والجمعيات اللاربحية وهيئة الترفيه والأسر المنتجة والتواصل مع رجال الأعمال للاستفادة منهم في تحقيق الأهداف والمشاركة المجتمعية، وتضيف: هذا يتطلب جهوداً جبارة وتعاون وشراكات ناجحة لخدمة مكة وتطويرها.

عمل فاعل ولقاءات مفتوحة

وتقول ثريا زكريا بيلا - عضو نادي مكة الثقافي الأدبي - إن عضوتي مجلس بلدي العاصمة المقدسة منذ أن تم تعيينهما استبشرت بهما سيدات مكة لأنهما صوت المواطنات داخل المجلس، وقد أبلين بلاءً حسناً خلال الفترة الماضية وقدمتا مبادرات رائعة وعملية من خلال لجان المجلس منها زيارات لمراكز الأحياء في الأقسام النسائية وجمعية أم القرى الخيرية ومركز السيدة فاطمة الزهراء - رضي الله عنها - لسيدات الأعمال بغرفة تجارة مكة وأطلعنا على أعمال وأنشطة كل جهة وعمل شراكة مجتمعية بما يحقق أهداف المجلس نحو المجتمع، كما عقدنا عدة لقاءات مفتوحة مع المواطنات ونرجو استمرارية هذه اللقاءات الدورية لحاجة المواطنات لها لطرح أفكارهن ومقترحاتهن وشكواهن واقتراح لعضوات المجالس البلدية عموماً بتكثيف جهودهن للالتقاء بالمواطنات، سواء داخل مقرات المجلس أو خارجها لتلمس مطالبهن.

تفاعل مع السيدات

وتقول المطوفة وفاء عبدالرحمن: إننا لمسنا في عضوتي المجلس تفاعلها مع سيدات المجتمع المكي في عدة لقاءات طوال الفترة الماضية بهدف التعريف بوجود المرأة في البلدي، وأن لهما صوتاً يصل للجهات ذات العلاقة من خلال التواصل معهن ومساندتهن لتحقيق تطلعاتهن في إيجاد الحلول الملزمة لما يصادفهن من عقبات في الأحياء القاطنات بها وننتظر منهن الكثير والكثير من العطاءات واقتراح تعيين كادر من الموظفات من بنات مكة المثقات والملمات بأحيائها لمساعدتهما في الإنجازات والمهام المناطة بهما ولا تزال الفرصة أمامهما كبيرة لتقديم المزيد.

«المدنية»: 9 مراحل للعناية بالموظف المحال للتقاعد

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 18 ذو القعدة 1438 هـ - 10 أغسطس 2017م

<http://www.okaz.com.sa/article/1563986>

«عكاظ» (الرياض@okaz_online)

أكدت وزارة الخدمة المدنية حرصها على العناية وتقديم أفضل الخدمات للموظفين الذين يشغلون وظائف ثابتة في الميزانية وانتهت خدماتهم، وذلك تقديراً لمساهماتهم بجهودهم المثمرة طوال مدة خدمتهم الوظيفية. وأعلنت أن هناك تسع مراحل تمر بها معاملات هؤلاء الموظفين، بما يعني العناية بمسيرتهم، لافتة إلى أنها تولي اهتماماً خاصاً بعملية إجراءات تحقيق الخدمة ومراحل إعداد بيان الخدمة، وذلك من خلال إدارة تحقيق الخدمة المنبثقة من وكالة وزارة الخدمة المدنية للشؤون التنفيذية، ووكالة الوزارة المساعدة للمراجعة والتوثيق، التي تعد بياناً بالموظفين والمستخدمين الذين يشغلون وظائف ثابتة في الميزانية، وذلك بعد انتهاء خدماتهم، وإرساله إلى المؤسسة العامة للتقاعد، لاستكمال صرف مستحقاتهم التقاعدية في ضوء الخدمة المحتسبة لغرض التقاعد، إلى جانب الرد على استفسارات الجهات الحكومية والمراجعين في ما يخص إجراءاتها.

وأوضحت مراحل معاملات الموظفين التي تبدأ باستلامها وتدقيق محتوياتها والتأكد من اكتمال متطلباتها، ثم المرحلة الثانية المتمثلة في الدخول إلى نظام «الوظيفة العامة تحقيق الخدمة» والبحث برقم الهوية أو الحفيظة أو برقم الوظيفة، لتكون المرحلة الثالثة بعد ذلك هي التحقق من بيانات المعلومات الشخصية وتصحيح الأخطاء وإكمال ما ينقص منها، ثم التحقق من الوقوعات الوظيفية ودراساتها من الناحية النظامية، والتأكد من أي وقوعات أخرى مثل الخدمة السابقة والإجازات الاستثنائية والدراسية والغياب والجزاء والإعارة وتمديد الخدمة والاستمرار بالعمل بعد انتهاء الخدمة، والتأكد من عدم تأثير أي منها على المدة القانونية للتقاعد المبكر، ليتبع ذلك في تراتبية الإجراءات أرشفة كاملة للمعاملة في نظام «الوظيفة العامة تحقيق الخدمة»، ويأتي بعد تلك الإجراءات إصدار بيان الخدمة من نسختين وخطاب طلب الاستحقاق، ليتم بعد ذلك إحالة المعاملة مع البيان لموظف التدقيق، ثم تحال لصاحب الصلاحية لغرض التوقيع، والمصادقة النهائية على البيان وإرساله ومرفقاته للمؤسسة العامة للتقاعد، ونسخة منه للجهة لتسليمها لصاحب الشأن.

«المدنية» تبحث توظيف 8 آلاف من حملة الماجستير والدكتوراه

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 18 ذو القعدة 1438 هـ - 10 أغسطس 2017م

<http://www.okaz.com.sa/article/1563985>

عبدالله الغامدي (الرياض aalghamdi)

قدرت مصادر لـ «عكاظ» وجود ما يقارب 8 آلاف عاطل من الخريجين والخريجات من حملة درجتي الدكتوراه والماجستير من الباحثين عن العمل، وأشارت المصادر إلى تزايد أعداد الباحثين عن العمل من حملة المؤهلات العليا سنوياً مع زيادة العائدين من برامج الابتعاث والتي بدأت قبل 12 عاماً، وأمام الأعداد المتزايدة سنوياً تحركت وزارة الخدمة المدنية أخيراً عبر اقتراح تشكيل لجنة عليا على مستوى نواب الوزراء في (التعليم، الخدمة المدنية والعمل والتنمية الاجتماعية)، إضافة إلى الأمين العام للجنة المؤقتة بأعمال مجلس التعليم العالي، إذ تسعى وزارة الخدمة المدنية للوصول لحلول عملية مدعومة ببرنامج زمني لعمليات الإحلال في مؤسسات التعليم والجامعات السعودية، إضافة لمنشآت القطاع

الخاص والهيئات الخاضعة لنظام العمل. وتأتي الخطوة الأخيرة ضمن جهود وزارة الخدمة المدنية الرامية لإحلال المواطنين والمواطنات الأكفاء في الوظائف التي يشغلها متعاقدون وبما لا يؤثر على جودة العمل والإنتاج في تلك المؤسسات.

يذكر أن آخر إحصائية صدرت عن وزارة الخدمة المدنية قدرت أعداد حاملي درجتي الدكتوراه والماجستير المسجلين في نظام جدارة بما يقارب 21 ألف مواطن ومواطنة منهم أكثر من 60 % يعملون في وظائف في القطاعين الحكومي والخاص لا تتلاءم مع مؤهلاتهم.



140 عاملاً يمتنعون عن العمل لتأخر رواتبهم

المصدر: جريدة الوطن الخميس 18 ذو القعدة 1438 هـ - 10 أغسطس 2017م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=311852&CategoryID=5

جازان: محمد الحسين 2017-08-10 1:36 AM

توقف 140 من العمالة التابعين لإحدى الشركات المنفذة لمشروع مستشفى الدرب الجديد، مطالبين بصرف مرتباتهم عن الأشهر الـ 6 الماضية، حيث توقفت الشركة عن صرف المرتبات لهم، وهو ما دعا العاملين للتوقف عن العمل منذ ما يقارب 13 يوماً.

وأكد العاملون لـ«الوطن» أن مسؤولي الشركة امتنعوا عن صرف المرتبات، ولم يوضحوا لهم أسباب هذا التأخر، مشيرين إلى أنهم مستمرين في التوقف عن العمل حتى تتخذ الشركة إجراء رسمي لصرف رواتبهم المتأخرة. من جهته، أبان مدير عام فرع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بمنطقة جازان أحمد القنفذي لـ«الوطن»، أن العمالة تابعة لإحدى شركات المقاولات المتعاقدة مع الشؤون الصحية بالمنطقة لبناء مستشفى الدرب، وتم توجيه فريق التفتيش بفرع الوزارة بمنطقة جازان تم خلالها ضبط المخالفة نتيجة تأخر الأجور، وقد شاركت الجهات الأمنية مع المفتشين خلال عملية الضبط وتم إنهاء التجمع، وعلى الفور جرى إحالة القضية إلى الهيئة الابتدائية بالمنطقة لاستكمال توثيق حقوق العمالة، كما تم إبلاغ وكالة الوزارة لخدمات العملاء والعلاقات العمالية لاتخاذ الإجراءات النظامية بهذا الخصوص، علماً بأن مقر الشركة الرئيسي بالرياض وسيقوم الفرع بمتابعة القضية لحين حصول العمالة على مستحقاتهم المالية التي كفلها نظام العمل.



"عمل الرياض" يمنع "7" من العمل تحت الشمس ويوقف

منشأة خالفت الأنظمة

تفاعلاً مع تغريدة في "تويتر"

المصدر: جريدة سبق الخميس 18 ذو القعدة 1438 هـ - 10 أغسطس 2017م

<https://sabq.org>

تفاعل مكتب العمل بالرياض خلال ساعات قليلة مع تغريدة في موقع التواصل الاجتماعي "تويتر"، تفيد بوجود أعمال سفلتة طرق بحي العزيزية بالرياض، تنفذها إحدى الشركات التي لم تتقيد بقرار وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بحظر العمل تحت أشعة الشمس المباشرة من الساعة 12:00 ظهرًا حتى الـ 3:00 عصرًا. وكلف مكتب العمل فريق تفتيش بزيارة الموقع للتأكد من البلاغ، وتم ضبط سبعة عمال يعملون فعلاً تحت أشعة الشمس في مخالفة مباشرة من الشركة المنفذة؛ فقام فريق التفتيش بالتواصل مع ممثل الشركة، وتسجيل إنذار رسمي بعدم تكرار المخالفة، إلى جانب الإجراءات النظامية الأخرى. كما ضبط فريق التفتيش في موقع آخر أربعة من العمال الوافدين، يعملون في عمارة تحت الإنشاء، ليسوا تحت كفالة الشركة المنفذة، إضافة إلى عامل زائر، وتم إنذار الشركة المنفذة، واتخاذ قرار بإيقاف العمل خلال فترة الحظر، وتم استدعاء ممثل الشركة لتوقيع تعهد عليه بعدم تكرار ذلك، مع تحديد موعد لحضور الممثل للمكتب لاستكمال ضبط المخالفات بحق المنشأة.



ارتفاع عدد الأجانب العاطلين عن العمل في السعودية 36 % خلال 3 أشهر

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 18 ذو القعدة 1438 هـ - 10 أغسطس 2017
http://www.aleqt.com/2017/08/09/article_1234316.html

بلغ عدد المتعطلين الأجانب في السعودية نحو 53.1 ألف متعطل بنهاية الربع الأول من العام الجاري، مقارنة بنحو 39.1 ألف بنهاية الربع الرابع من العام الماضي. ووفقاً لتحليل وحدة التقارير في صحيفة "الاقتصادية" استند إلى بيانات صادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، أن عدد المتعطلين الأجانب في السعودية يشكل بنهاية الربع الأول من العام الجاري، نحو 7 في المائة من إجمالي المتعطلين في السعودية (سعوديين وأجانب) والبالغ عددهم نحو 776 ألف متعطل، منهم نحو 723 ألف متعطل سعودي بنسبة 93 في المائة. وبحسب التحليل، ارتفع عدد المتعطلين الأجانب خلال الربع الأول من العام الجاري، بنحو 14 ألف متعطل، بنسبة زيادة 36 في المائة. ويتزامن ذلك مع خطط الدولة للسعودة الكاملة للعديد من الوظائف في مختلف القطاعات ورفع نسب التوطين في قطاعات أخرى، وهو ما أدى بدوره لتراجع عدد المتعطلين السعوديين إلى 722.9 ألف متعطل، فيما كان 725.7 ألف متعطل نهاية العام الماضي. وجاء ارتفاع عدد المتعطلين الأجانب نتيجة لفقدان 33.1 ألف أجنبي لوظائفهم خلال الربع الأول، لينخفض عدد المشتغلين من 10.88 مليون مشغول أجنبي بنهاية الربع الرابع 2016، إلى 10.85 مليون بنهاية الربع الأول 2017، بنسبة انخفاض 0.3 في المائة. وتزامن ذلك مع ارتفاع قوة العمل الأجنبية في السعودية خلال الربع الأول من العام الجاري، بنسبة 0.6 في المائة، لتبلغ 7.74 مليون أجنبي، فيما كانت 7.69 مليون بنهاية الربع الرابع 2016. ونظراً لتراجع عدد المشتغلين الأجانب من جهة، وارتفاع قوة العمل الأجنبية من جهة أخرى، ارتفع معدل البطالة بين الأجانب في السعودية إلى 0.7 في المائة في الربع الأول 2017، مقارنة بـ 0.5 في المائة بنهاية الربع الرابع من العام الماضي. ويتوزع عدد المتعطلين الأجانب إلى نحو 34.9 ألف (64 في المائة) من الذكور، ونحو 18.2 ألف من الإناث (36 في المائة).

وعن توزيع المتعطلين الأجانب حسب المستوى التعليمي، فيتركز السواد الأعظم من المتعطلين في حملة البكالوريوس أو الليسانس، حيث يشكلون 40 في المائة من المتعطلين الأجانب في السعودية بنهاية الربع الأول من العام الجاري، والبالغ عددهم نحو 21.1 ألف، منهم 10.1 ألف من الذكور، ونحو 11 ألفاً من الإناث.

في المرتبة الثانية من حيث الحصة، يأتي حملة الثانوية أو ما يعادلها ونسبتهم 30 في المائة من المتعطلين الأجانب، وعددهم 16.1 ألف متعطّل، منهم 11.4 ألف من الذكور و4.75 ألفاً من الإناث.

ثم يأتي حملة الشهادة المتوسطة ونسبتهم 9 في المائة من المتعطلين الأجانب، وعددهم نحو خمسة آلاف متعطّل، بينما يشكل حملة الشهادة الابتدائية ودبلوم دون الجامعة نسبة 8 في المائة لكل منهما، بعدد 4.1 ألف، و4.2 ألف متعطّل على التوالي.

ووفقاً للهيئة العامة للإحصاء، فعدد المتعطلين يختلف عن عدد الباحثين عن العمل المذكور في نشرة سوق العمل. وبحسب الهيئة، فليس كل باحث عن العمل يعد متعطّلاً، وكما يعد الباحث عن العمل متعطّلاً لا بد من أن يستوفي ثلاثة شروط: أن يكون دون عمل خلال الأسبوع السابق للمسح، بحث بجدية عن خلال الأسابيع الأربعة السابقة للمسح، ويكون قادراً على العمل ومستعداً للإلحاق به.

وبحسب تعريفات الهيئة، فالمقصود بـ"قوة العمل" هم جميع الأفراد (15 سنة فأكثر) المشتغلون والمتعطّلون عن العمل. والمقصود بـ"المتعطّلين" هم الأفراد الذين يبلغون سن 15 سنة فأكثر الذين بحثوا بجدية عن عمل خلال الأسابيع الأربعة السابقة لزيارة الباحث الإحصائي للأسرة وهم بالفعل قادرين على العمل ومستعدون للالتحاق به في حال توافره، لكنهم كانوا دون عمل خلال زيارة الباحث الإحصائي لهم.

ويشمل تعريف المتعطّلين أيضاً الأفراد الذين لم يقوموا بالبحث عن عمل خلال الأسابيع الأربعة السابقة لزيارة الأسرة بسبب انتظار الحصول على عمل أو تأسيس عمل خاص بهم خلال الفترة المقبلة، وسبق لهم البحث عن عمل الأسبوع السابق لزيارتهم.



أحياناً... (من هيئة التحقيق إلى النيابة العامة)

المصدر: جريدة الحياة الخميس 18 ذو القعدة 1438 هـ - 10 أغسطس 2017م

<http://www.alhayat.com/Opinion/Abdulaziz-Al-Swiad/23357754>

عبدالعزیز السويد

كان من المأخذ على هيئة التحقيق والادعاء العام «سابقاً» عدم تواصلها مع الإعلام في قضايا تهم الرأي العام، سواء ما يطرح في وسائل التواصل أم في الصحف، وكنت من المطالبين بتعيين متحدث رسمي باسمها منذ زمن.

وليس سراً أن الحديث كان يتصاعد في الغرف المغلقة، أن لها دوراً سلبياً في تأخر قضايا أو عدم البت بها، وغير ذلك مما يطول الحديث عنه. ولعدم حضور إعلامي فاعل لها، لم تكن هناك طريقة للتحقق من الأمور، وإذا لم تكن هناك طريقة فليس أمامك إلا تصديق ما يتداول!

هل فتحت صفحة جديدة بعد تغيير اسم هيئة التحقيق والادعاء العام إلى النيابة العامة بين الرأي العام والإعلام؟ لا نعلم الحقيقة، لكن نأمل بذلك بعد نشر خبر عن جولة للنائب العام الشيخ سعود بن عبدالله المعجب على سجون كشفت عن تأخر 2000 قضية لثلاث سنوات وفي محاكم الرياض فقط، بحسب ما نُشر، لتعاد مرة أخرى إلى النيابة العامة!

ولعل السؤال المهم: لماذا احتاج هذا الكشف إلى جولة من النائب العام بنفسه؟

وفي الخبر الذي نشرته أكثر من صحيفة (أكد مصدر في النيابة العامة لـ«الرياض» «أن النيابة قامت بالتحقيق وإكمال اللازم نظامياً في قضايا المتهمين، وتم تحويلها للمحاكم، وتفاعلت النيابة خلال الفترة الماضية بتحويل المحاكم العديد من القضايا إلى النيابة العامة بعد أن مكثت مدة طويلة، وصل بعضها إلى ثلاث سنوات في إدراجها من دون الفصل فيها، مطالبة النيابة بأن يشملهم العفو بعد هذه الفترة»).

كيف هو الوضع في محاكم أخرى؟ وماذا سيتم في أسباب التأخر والإهمال لمصائر البشر كل هذه المدة؟ ومن يتحمل المسؤولية بوضوح... وحتى لا يتكرر الظلم؟
على وزارة العدل والمحاكم ومجلس القضاء عدم النظر بحساسية لقضية الكشف هذه، بل تجب عليهم الاستفادة منها في إصلاح الأخطاء، في النهاية هي ذمم وحقوق وهم يؤتمنون عليها.
أتمنى من النيابة العامة أن تطور العمل، ويحق لنا التفاؤل بأن الكشف عن هذا الإهمال يفتح صفحة جديدة للنيابة مع الرأي العام والمجتمع، وبالتالي حقوق الإنسان الواجب عدم المساس بها. ليس سرّاً أن هناك سجناء أو موقوفين بسبب قضايا بسيطة ومنسيين، سواء من مواطنين أم غيرهم، وفحص الإجراءات ما بين المحاكم والسجون إذا دقت فيها النيابة العامة برئيسها الجديد ربما يحقق اكتشاف فجوات، وهو المأمول به، للحد من قضايا ظلم مؤلمة.



صندوق النفقة الذي طال انتظاره

المصدر: جريدة المدينة الخميس 18 ذو القعدة 1438هـ - 10 أغسطس 2017م
<http://www.al-madina.com/article/535602>

لياء باعشن

في حلقة من البرنامج التلفزيوني اللبناني (أحمر بالخط العريض) استضاف مذيعة مالك مكتبي امرأة أدخلت أطفالها الستة ميّماً وظلت ترفض استعادتهم. كانت المرأة في مقعد الاتهام والأسئلة تنهال عليها كالرماح: كيف تتركين أطفالك في الميتم؟ ماذا تعني لك كلمة أمومة؟ هل هناك أم تتخلي عن أبنائها؟ ألا تخشين أن يكبروا فيلوموك ويكرهوك؟ كيف تحرمينهم من حنانك ومحبّتك؟
مع كل سؤال كانت المرأة تكرر نفس الإجابة: أنها اضطرت لفعل ما فعلته لعدم قدرتها على تحمل مسؤولية إعاشة أطفالها. كانت حياتها مع زوجها جحيماً لا يطاق، وكان يصر على كثرة الإنجاب حتى امتلأ البيت مطالب وضجيجاً، فخرج منه فرداً ولم يعد إليه. انسلّ الرجل من مسؤولياته جميعاً وترك المرأة وحدها بلا دخل ولا معيل ولا معين، قالت المرأة: «ماذا كان عساي أن أفعل؟ لم يكن بإمكانني فتح بيت والصراف على أبنائي مأكلاً ومشرباً وكسوة ومدارس وغيره من الاحتياجات، فصحبتهن إلى الميتم حيث تتوفر لهم كل متطلبات العيش الكريم.»
رجل يفتح باب بيته ذات يوم ويمضي دون أن ينظر خلفه، ربما لبدأ حياة جديدة بزوجة وأبناء آخرين، وربما أعاد الكرة، ومارس الاختفاء والهروب من المسؤولية، فما الذي يردعه ومن الذي يمنعه؟ لا أحد يدرك حجم هذه المآسي مثل المحاكم الشرعية حيث تعرض آلاف القضايا لنساء مطلقات ومهجورات حملن على عواتقهن مهمة تربية الأبناء، وتحملن تكاليف الصراف عليهم. ما الذي يمكن أن تفعله امرأة في مثل هذه الظروف غير أن تمد يديها لأهل الخير لتعيش مع أبنائها على صدقات المحسنين؟ إضافة إلى ذلك فإن اعتماد المطلقات والمهجورات على وزارة العدل والجهات الخيرية يشكل ضغطاً كبيراً على مواردهم وقدرتهم على تقديم الخدمات المنوطة بها.
وما كان أحوالنا إلى مشروع حكومي يحفظ كرامة النساء، ويضمن العيش الكريم لهن ولأطفالهن، ويلحق الآباء المماطلين والمحميين عن دفع ما عليهم من التزامات تجاه عائلاتهن، حتى وإن هجروهم وحرموهم عطفهم وحنانهم. تعج المحاكم بقضايا أسرية مختلفة، لكن تبقى قضية النفقة في المقدمة، وحتى بعد صدور الأحكام في صالح المرأة وأطفالها فإن غياب آليات تنفيذ تلك الأحكام ساعدت على استمرار تهرب الرجل من دفع مصاريفهم المعيشية المكلفة. وأخيراً، تمت موافقة مجلس الوزراء يوم الاثنين الماضي على تنظيم صندوق نفقة مستدام للمطلقات والأبناء ضمن صرف النفقة للمستفيدين دون تأخير، وصراف النفقة المؤقتة لهم خلال فترة التقاضي قبل صدور الحكم بصرفها، إلى جانب صرف النفقة لمن صدر له حكم قضائي باستحقاقها ولم ينفذ. ومن محاسن الصندوق المنتظر تقديم المعونة مباشرة للمرأة المستحقة بحيث لا تضطر إلى التعامل مع الزوج نهائياً، بل إن الصندوق يدفع لها المبلغ ثم يسترجعه من الزوج من خلال قضاء التنفيذ ومحاصرته بطرق مختلفة، مثل مخاطبة مؤسسة النقد، ومصلحة معاشات التقاعد، والتأمينات الاجتماعية وشركة المعلومات الائتمانية (سمة)، وغيرها، وذلك من أجل اقتطاع مقدار النفقة من الدخل الشهري للزوج.

ورغم الاستبشار بهذه الموافقة من المجلس، إلا أننا يجب ألا ننساق في الفرح كثيرًا، فأماننا المزيد من الانتظار، والموافقة إنما جاءت على مشروع مقترح ينقصه التشريع ووضع القوانين والأنظمة. لذلك نرجو من وزارة العدل التعجيل في إجراءات التقنين والتنظيم ليخرج لنا قرار التطبيق في أسرع وقت ممكن. إن النساء المطلقات والمهجورات مع أطفالهن قد سئمن التردد على أروقة المحاكم سعيًا وراء حق مشروع، ومللن من هوان السؤال ومد الكف. هذا الصندوق المُنتظر سيضمن لهن عيشًا كريمًا وسيعطينهن حقوقهن كاملة غير منقوصة وهن معزّزات مُكرّمات .

«هيومن رايتس ووتش»: قطر تعمل بالتمييز ضد المرأة

المصدر: جريدة الحياة الخميس 18 ذو القعدة 1438 هـ - 10 أغسطس 2017م

<http://www.alhayat.com/Articles/23361664>

الرياض - ياسر الشاذلي

قالت المنظمة الدولية لحقوق الإنسان «هيومن رايتس ووتش»، إن مشروع قانون بطاقة الإقامة الدائمة الذي وافق عليه مجلس الوزراء القطري أخيراً، يُعد «خطوة إيجابية لتوفير الأمن لبعض المغتربين»، ولكنها رأت أن المشروع يُبقي على «التمييز ضد النساء». وقالت باحثة حقوق المرأة في الشرق الأوسط في «هيومن رايتس ووتش»، روثنا بيغم بحسب ما نقلته «سي إن إن» أمس، «على قطر وضع حد للتمييز ضد النساء وأطفالهن. لكن اقتراح منح الأطفال الإقامة، وليس الجنسية، يجعلهم من الدرجة الثانية. الإصلاحات المجتزأة لمشكلة خطيرة تتمثل بالتمييز والانفصال الأسري لن تؤدي إلا إلى مزيد من عدم المساواة والتمييز بحق جيل جديد من الأطفال المولودين لأمهات قطريات».

وقالت المنظمة الحقوقية الدولية إن «مشروع القانون، في حال سنّه، سيساعد الأشخاص المولودين لأمهات قطريات ممن يسعون للحصول على إقامة آمنة في قطر حتى لو لم يكن لديهم جوازات سفر سارية من بلدان أخرى، لكن سيحد امتلاكهم جوازات سفر أخرى من قدرتهم على التقدم بطلب للحصول على بطاقات إقامة».

وأضافت: «على قطر منح الأطفال الحق في اكتساب الجنسية سواء من آبائهم أم أمهاتهم». وتابع: «اتخذت السلطات خطوة إيجابية لتوفير قدر أكبر من الأمن لبعض المغتربين الذين يعيشون في قطر لأسباب عائلية أو للعمل. عليها تعديل مشروع القانون لضمان قدرة الأفراد الذين يخشون الاضطهاد في بلدانهم الأصلية على التقدم بطلب لجوء». وكان مجلس الوزراء القطري وافق الأسبوع الماضي على مشروع قانون بشأن بطاقة الإقامة الدائمة، الذي يقضي بـ«منح بطاقة الإقامة الدائمة لغير القطري إذا توافرت فيه الشروط التي حددها القانون، كما يجوز بقرار من وزير الداخلية منح تلك البطاقة لغير القطري إذا كان من: أبناء القطرية المتزوجة من غير قطري، أو الذين أدوا خدمات جليلة للدولة، أو ذوي الكفاءات الخاصة التي تحتاج إليها الدولة»، بحسب ما نقلت وكالة الأنباء القطرية الرسمية.



كاريكاتير

AL HAYAT
الحياة

المصدر: جريدة الحياة الخميس
18 ذو القعدة 1438 هـ - 10
أغسطس 2017م

[http://www.alhayat.com/
Opinion/Naser-
Khames/23342182](http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/23342182)



الرياض
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض
الخميس 16 ذو القعدة 1438 هـ -
10 أغسطس 2017م

[http://www.alriyadh.com/
1615395](http://www.alriyadh.com/1615395)

